مركز العدل لدراسات السياسات العامة

العدل

# الدين العام: من خطاب "التخريجات" إلى تأطير المساءلة

## قراءة مؤسسية في تدخلات حزب العدل الرقابية كأرضية للنقاش الجاد

يناير ٢٠٢٦

## الملخص التنفيذي

لم يعد الجدل حول الدين العام في مصر جدلًا فنيًا بقدر ما أصبح ساحة تتزاحم فيها التخريجات، والمبادلات، والمبارزات السياسية التي تتنافس على إعلان "هبوط تاريخي" أو إنجاز رقمي، غالبًا دون ضبط الإطار الذي يُناقَش فيه الدين أصلًا.

في هذا المناخ، برز خطر حقيقي يتمثل في تفريغ النقاش من مضمونه السياساتي، وتحويله إلى عرض مؤشرات لا يعكس العبء السيادي الفعلي ولا يُجيب عن الأسئلة الجوهرية المتعلقة بمسار المالية العامة.

**إن تقديم معالجات شكلية أو تحسينات رقمية على أنها حلول لأزمة الدين، يخلق فجوة متزايدة بين الواقع الذي يعيشه المواطن والخطاب الذي يُقدَّم له. وتفرض المسؤولية السياسية السعي إلى حلول حقيقية وشفافة، تتجاوز الوعود وتُعيد الاعتبار للمعالجة الجذرية**

تأتي هذه الورقة لتوضيح أن تدخلات حزب العدل الرقابية لم تكن ردود أفعال متفرقة أو أدوات احتجاجية، بل مسارًا مؤسسيًا متدرجًا استهدف إعادة تأسيس النقاش حول الدين العام، وضبط إطاره قبل الخوض في أي حلول.

الورقة تُؤطِّر ما قُدِّم بالفعل، وتضعه في سياقه الصحيح كأرضية للنقاش الجاد حيث تُقدِّم هذه الورقة تدخلات حزب العدل الرقابية بوصفها إطارًا مؤسسيًا متكاملًا لإدارة نقاش الدين العام، لا بوصفها أدوات معزولة.

ويدعو مركز العدل لدراسات السياسات العامة إلى البناء على هذا الإطار كمدخل لحوار هادئ، معمّق، ومسؤول، يُنتج حلولًا حقيقية لا تخريجات أكروباتية.

**الهدف ليس كسر الحماس، بل تأطيره، وتعميقه، وتحويله إلى إصلاح قابل للاستمرار.**

## أولًا: اختلال النقاش العام... حين يسبق العرضُ المساءلة

انطلق النقاش السائد حول الدين العام من افتراض ضمني مفاده أن الدين مشكلة قائمة بذاتها، وأن التحدي يكمن في "كيف نُخفضه". هذا الافتراض، رغم بساطته الظاهرية، يُخفي خطأً جوهريًا:

**فالدين ليس نقطة بداية، بل نقطة نهاية لمسار اقتصادي / مالي سابق.**

**حين يُختزل النقاش في أرقام الدين كنسبة من الناتج، أو في مقارنة رقمين عبر عامين مختلفين، دون مساءلة المسار الذي أنتج هذه الأرقام، يتحول الحوار إلى منافسة على التخريج، لا إلى نقاش سياسات عامة.**

ومن هنا، لم يكن تدخل حزب العدل موجّهًا إلى الرقم، بل إلى الإطار الذي يُنتج الرقم ويُقدَّم من خلاله.

## ثانيًا: التدخل التأسيسي...تعريف الدين ونطاق الحكومة العامة

جاء أول تدخل رقابي لحزب العدل عبر **طلب الإحاطة المتعلق بتعريف الدين العام ونطاق الحكومة العامة**، وهو تدخل مقصود في توقيته ومضمونه.

لم يكن الهدف الاعتراض على هدف خفض الدين، بل مساءلة كيفية قياسه، لأن أي نقاش لا ينطلق من تعريف منضبط، يتحول بالضرورة إلى نقاش مضلل.

أعاد هذا التدخل التأكيد على أن القانون يُلزم بقياس الدين على مستوى الحكومة العامة، لا أجهزة الموازنة فقط، وأن الاكتفاء بالقياس الجزئي يسمح بإظهار تحسن شكلي دون خفض فعلي في الالتزامات السيادية.

بهذا المعنى، لم يكن الطلب تقنيًا، بل تأسيسيًا: فهو يحدد نطاق المساءلة، ويمنع الانتقائية في عرض المؤشرات، ويضع حدًا لاستخدام الأرقام خارج سياقها القانوني والاقتصادي.

هذا التدخل وضع القاعدة الأولى للمسار الرقابي:

**لا نقاش عن خفض الدين دون اتفاق مسبق على ما نعنيه بالدين.**

## ثالثًا: من التعريف إلى البنية...وحدة الموازنة ودمج الهيئات الاقتصادية

استكمالًا لهذا المسار، انتقل الاشتباك الرقابي إلى ملف وحدة الموازنة ودمج الهيئات الاقتصادية.

هنا، لم يتعامل حزب العدل مع وحدة الموازنة كشعار إصلاحي أو نص قانوني مُعلن، بل كأداة حقيقية لضبط السلوك المالي للدولة.

**السؤال البرلماني بشأن وحدة الموازنة** الذي قُدِّم لم يكن تأييدًا مبدئيًا للدمج، بل مساءلة تنفيذية صريحة:

- هل هناك جدول زمني؟
- هل الدمج فعلي في الإيرادات والمصروفات أم شكلي في العرض؟
- وهل تخضع الهيئات الاقتصادية لذات قواعد الرقابة والانضباط المالي؟

بهذا التدخل، جرى تفكيك واحدة من أخطر مناطق الضباب في إدارة الدين، وهي **موازنات الظل** التي تسمح بترحيل الالتزامات دون ظهورها في المؤشرات الرسمية.

الربط بين وحدة الموازنة وسقف الدين يعيد النقاش من تحسين الجداول إلى ضبط البنية المؤسسية التي تُنتج الدين.

## رابعًا: مساءلة إدارة الدين...تفكيك وهم "صافي الاقتراض"

انتقل حزب العدل إلى مساءلة كيفية إدارة الدين نفسه، لا حجمه فقط.

**السؤال البرلماني بشأن التوسع في أدوات الدين قصيرة الأجل** جاء ليكسر وهمًا شائعًا مفاده أن العبرة بصافي الاقتراض وحده.

أعاد هذا التدخل توجيه النقاش نحو هيكل الدين، ومخاطر إعادة التمويل، والعلاقة بين آجال الاستحقاق والاستدامة المالية.

فالتحسن المعلن في بعض المؤشرات يتزامن مع استمرار الاعتماد المكثف على أدوات قصيرة الأجل، بما يعني أن الدولة لا تُخفف المخاطر، بل تُعيد جدولتها. بهذا الطرح، جرى سحب البساط من أي خطاب يحتفي بالأرقام دون أن يُجيب عن سؤال جوهري:

**هل يُدار الدين كأداة تمويل تخدم الاقتصاد، أم كآلية لتأجيل الأزمة؟**

## خامسًا: إدارة السيولة الحكومية..كشف التخريج غير المرئي

تابع المسار الرقابي غوصه في أعماق الواقع عند التقدم **باقتراح برغبة بشأن تطوير إطار مرحلي لإدارة السيولة الحكومية**. هذا التدخل لم يُقدَّم كحل بديل عن الإصلاح الهيكلي، بل كأداة لكشف خلل بنيوي ظل خارج النقاش العام.

**فحين تقترض الخزانة بأسعار مرتفعة، بينما تحتفظ جهات حكومية وهيئات وشركات مملوكة للدولة بسيولة كبيرة غير مُدارة ككتلة سيادية واحدة، لا نكون أمام نقص موارد، بل أمام سوء حوكمة.**

الاقتراح جاء ليكشف عبثية منطق "نقترض من أنفسنا"، ويغلق أحد أخطر مسارات التخريج المحاسبي في إدارة الدين المحلي.

الأهمية هنا ليست في الاقتراح ذاته، بل في ما كشفه: أن جزءًا معتبرًا من أزمة الدين هو نتيجة إدارة نقدية مجزأة داخل الدولة.

## سادسًا: مسار واحد لا أدوات متفرقة

تدخلات حزب العدل لم تُطرح كأفكار منفصلة، ولم تُقدَّم في إطار شعبوي أو استعراضي، بل تشكّل سلسلة مترابطة تبدأ من التعريف، وتمر بالبنية، وتصل إلى السلوك المالي.

هذا الترابط قد يجعلها أرضية للنقاش الجاد، لا قائمة مقترحات.

**فالهدف لم يكن البحث عن "حل سريع"، بل ضبط الإطار الذي يُناقَش فيه الحل.**

## الخاتمة: تأطير النقاش بوصفه شرط الحل

الدين العام لا يُعالج بالمبادلات، ولا يُخفض بإعادة تصنيف الالتزامات داخل النطاق ذاته، ولا يُدار بخطاب سياسي يبحث عن لحظة انتصار. خفض الدين الحقيقي يبدأ فقط عندما نُغيّر المسار الذي يُنتجه. ما قام به حزب العدل هو إعادة تأسيس هذا الإدراك داخل البرلمان، عبر تدخلات رقابية متسقة، هدفت إلى نقل النقاش:

- من الرقم إلى المسار،
- ومن العرض إلى المساءلة،
- ومن الحماس غير المنضبط إلى سياسة عامة قابلة للتقييم.